نضال العمال

تصدر عن إتحاد نضال العمال الفلسطيني

مجلة نضال العمال
تصدر عن إتحاد نضال العمال الفلسطيني

Palestinian Labor Struggle Union
اتحاد نضال العمال الفلسطيني

العدد "35" | العمال هم حراس الفكرة .. وهم أيقونة الثورة | السبت 5-نيسان-2025

يوم الأرض والكرامة

الصفحة "2"

مؤتمر اتحاد نقابات عمال فلسطين محطة مهمة للتفعيل وتطوير آليات العمل

الصفحة "8"

المؤتمر الأول للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني يختتم أعماله بنجاح

الموقف اليوم:

مؤتمر اتحاد نقابات عمال فلسطين
محطة مهمة للتفعيل وتطوير آليات العمل

إن الحركة النقابية العمالية في دولة فلسطين كانت ومازالت في الطليعة بالدفاع عن حقوق العمال والطبقة العاملة وتحقيق تطلعاتها، ومن خلال المؤتمر العام السابع للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي سينعقد في رام الله، تحت عنوان: (نقابات قوية، عمل لائق، عدالة اجتماعية، تنمية مستدامة، انتقال عادل، مساواة وسلام)، الذي يشكل محطة هامة في تاريخ نضال الحركة العمالية ومسيرة التجديد الديمقراطي واستنهاض دور النقابات العمالية، ونحن على ثقة كبيرة بأهمية هذه المحطة، وما سيتمخض عنها في إطار حشد قوة العمال في مسيرتنا النضالية والوطنية.

إن المؤتمرات النقابية محطة للحركة النقابية تقف عندها لمراجعة وتقييم ما قامت به من أداء لعملها وما قد تحقق من مطالب وحقوق للطبقة العاملة وما لم يتحقق من هذه الحقوق للطبقة العاملة والمطالب المختلفة، ومع صدور هذا العدد من مجلة "نضال العمال" تكون النقابات العمالية الفلسطينية قد بدأت مؤتمرها العام، مؤتمر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والذي سيناقش التقارير المقدمة، والمفروض أن تكون قد شملت هموم ومشاكل الطبقة العاملة المختلفة، سواء في التشريعات من قوانين عمل نافذة وغيرها من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون التنظيم النقابي، أو قضايا مهنية، وصحة وسلامة مهنية، يتجاهلها أرباب العمل، سواء الدولة أو القطاع الخاص أو قضايا اقتصادية ومعيشية، والتي تبدأ بالقضية الأساسية للعمال التي ترتبط بحياة ومعيشة العمال ومستقبلهم ومستقبل أسرهم ألا وهي الأجور، إلى جانب توقف المؤتمر أمام مجمل التحديات التي تواجه عمال فلسطين في ظل الحرب التدميرية والابادة الجماعية والحصار والحرمان والبطالة والفقر والقهر الطبقي الذي يعيشوه عمالنا.

وعبر هذا المؤتمر، هل ستظهر قوة النقابات الرادعة لقوى النهب والفساد ولهذه السياسات الاقتصادية التي تمضي بها الحكومة ضاربة بعرض الحائط مصالح أوسع فئات وشرائح الشعب الفلسطيني، واتخاذ ذلك الموقف الذي لا لبس فيه اتجاه قضايا وحقوق الطبقة العامة المتعلقة بالأجور والرواتب، ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة، وموائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، والمشاكل الخاصة في بيئة العمل، والحق بالرعاية الصحية، والتأمين الصحي، والحماية الاجتماعية والعمل على تشميل كافة العمال بمظلة التأمينات الاجتماعية، وتحسين ظروف وشروط العمل، بما يتوافق مع معايير العمل اللائق.

إننا في اتحاد نضال العمال الفلسطيني، نؤكد على أهمية استقلالية الحركة العمالية والنقابية والتعددية فيها من أجل تعزيز قوة الحركة العمالية والنقابية، وما نريده هو حركة نقابية وفاعلة، قادرة على خدمة القضايا العمالية، وكذلك دورية الانتخابات التي تساهم في خلق أجيال واعية قادرة على خدمة المطالب النقابية، فحركة عمالية قوية يعني حركة وطنية قوية، وكلما ازدادت الضغوط الخارجية وجب علينا تعزيز الجبهة الداخلية، وكلما تفككت جبهتنا الداخلية، فإننا لا نستطيع المواجهة لحماية قضيتنا الوطنية، والمهمة المركزية أمام الحركة الوطنية الفلسطينية مع الفراغ السياسي الذي يقوض أسس العملية السياسية ويستهدف شعبنا، هو نحو انهاء الانقسام والوحدة وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وتوحيد الساحة الفلسطينية وتغليب التناقض الرئيسي في مواجهة الاحتلال ومشاريعه التصفوية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الطبقة العاملة الفلسطينية، تبرز أهمية النقابات العمالية باعتبارها الدرع الحامي لحقوق العمال والصوت المعبر عن مطالبهم، ومن هذا المنطلق، فإن المؤتمرات والانتخابات العمالية للتنظيمات النقابية، تمثل محطة مفصلية في مسيرة العمل النقابي، وفرصة حقيقية لترسيخ دور النقابات وتعزيز قوتها واستقلاليتها، فالنقابات الفاعلة والقوية هي تلك التي تستمد شرعيتها من قواعدها العمالية ومن خلال العملية الديمقراطية، وتعمل بروح التضامن والتكاتف من أجل تحقيق بيئة عمل أكثر عدالة وإنصافاً، وهذه الانتخابات ليست مجرد إجراء تنظيمي، بل هي استحقاق ديمقراطي يعكس وعي الطبقة العاملة وحرصها على اختيار ممثليها القادرين على النهوض بواقع العمال، وتحقيق المزيد من المكاسب لهم، وإن صوت العمال هو مفتاح التغيير، وهو الأساس الذي تستند إليه النقابات في مطالبتها بتحسين الأجور، وتوفير بيئة عمل آمنة، وتعزيز حقوق العمال في التأمينات الاجتماعية والصحية، وغيرها من القضايا التي تمس حياتهم اليومية، ولقد لمسنا حرص الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لعقد مؤتمره العام، وتوفير الأجواء المناسبة لممارسة الحق الديمقراطي بحرية تامة، حيث يفوض عمال وعاملات فلسطين اتحادهم لقيادة الحركة النقابية، ونتعهد إلى جانب الاتحاد أن نعمل ونواصل العمل على تعزيز دور النقابات، وتفعيل قنوات الحوار مع الجهات المعنية من أجل تحسين أوضاع العمال، وتمكينهم من الحصول على حقوقهم الكاملة غير المنقوصة، ونحن جميعاً أمام مسؤولية جماعية، تتطلب منا المشاركة بوعي ومسؤولية في بناء وترسيخ مكانة التنظيم النقابي، لأن قوة النقابات تأتي من وحدة العمال وتضامنهم، فلنجعل الخامس من نيسان يوماً للعمال، ويوماً للديمقراطية النقابية الحقيقية، ويوماً نصنع فيه مستقبلاً أفضل لعاملات وعمال فلسطين، ونجدد فيه العزم والاصرار على استمرار النضال لانتزاع كافة الحقوق.

الحق في التنظيم النقابي للعمال العاطلين عن العمل

سلامة أبو زعيتر

التنظيم النقابي حق مكفول بالقوانين والتشريعات الدولية والمحلية، وهو ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيتي العمل(87 و98)، وأكده القانون الأساسي الفلسطيني المعدل في البند رقم (3) من المادة رقم(25)، وهو أحد الأدوات المشروعة للنضال النقابي والمطلبي الهادف لتمثيل العاملات والعمال، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي لعب دور في النهوض بواقعهم نحو الأفضل، وهو أحد أهم المبررات لوجود التنظيم النقابي، وما دعاني لتكرار الكتابة حول الحق بالتنظيم النقابي للعمال المتعطلين عن العمل هو أهمية الموضوع ومطالبات من العمال المتعطلين عن العمل، والحاجة لوجود جسم نقابي يقوده العمال من أصحاب القضية، حيث تعتبر ظاهرة العمال العاطلين عن العمل من المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية في أي مجتمع، خاصه مجتمعنا الفلسطيني، باعتبارها إشكالية وتحدي كبير ومركب، يحتاج لجهود الجميع والتعاون والتشاركية من كل الأطراف الفاعلين في سوق العمل للتدخل في علاجه، وهذا ما يحتاج دائما لبرامج وخطط وقوة ضغط للتأثير بهدف وضع قضاياهم على الاجندة وإعطائها الأولويات للتدخل، وهو ما يدعو لضرورة وجود قوة نقابية لحشد التأييد والمناصرة لصالح قضايا العمال العاطلين عن العمل، ومشاركة ذوي العلاقة من العمال أنفسهم في رسم السياسات الوطنية، ووضع الخطط الاستراتيجية للتنمية وخلق فرص العمل.

يواجه التنظيم النقابي العمالي الحالي إشكاليات في تمثيلهم والتعبير الفعلي عنهم، وتبني قضاياهم بفعالية، وذلك لأن النقابات العمالية القائمة تنظم عملها لوائح ونظم تحدد شروط العضوية وحق الانتساب، والتي تقوم على أسساً على وجود علاقات عمل فعلية بين طرفين الإنتاج؛ أي وجود فرصة عمل حقيقية بإشراف مشغل ومقابل أجر، وهي بذلك تستثني من عضويتها العاطلين عن العمل، والخريجين الجدد والشباب الذين لم يحصلوا على فرصة عمل بعّد، وهذا سبب بأن النقابات العمالية القائمة لا تمثلهم بشكل حقيقي، مما أفقدهم الحق بالتنظيم النقابي لعدم توفر شروط العضوية، وفق القانون واللوائح النقابية، وذلك انعكس سلباً على حقهم بالنضال النقابي المطلبي بالدفاع عن حقهم بالعمل اللائق والكريم، وتمثيلهم أمام كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تُعني برسم السياسات الوطنية والتنموية والتشغيل وخلق فرص العمل ...الخ.

بدراسة وتحليل الموقف نجد أن النسبة الأكبر من العاملات والعمال في سن العمل، يفتقدون لفرص العمل المستقرة اللائقة، حيث تبلغ معدلات البطالة في فلسطين ما نسبته 26%، منها 16% في المحافظات الشمالية و47% في المحافظات الجنوبية، كما أن البعض من العمال الذين يحصلون على فرص عمل تكون محدودة، وبالكاد تتوفر لبعض أيام من كل شهر، وذلك بحسب الظروف والمتغيرات والمستجدات في سوق العمل، وما يتوفر مع تنوعها في عدة مجالات مهنية؛ بمعنى أن العامل يعمل بعدة مجالات ومهن بسبب عدم انتظام سوق العمل و ما يتوفر من فرصة بالرزق، فنجده تارة يعمل سائق وتارة يعمل مجال البناء أو في الصناعة أو يبيع ويتاجر، أو ينظف بشارع ...الخ، وهذا أيضاً سبب في صعوبة تصنيفه نقابياً لأي مهنة عمالية أو نقابة والالتحاق بعضويتها.

من هنا نرى أن هناك حاجة وضرورة لوجود جسم نقابي استثنائي يستطيع أن يعبر عن هؤلاء العمال العاطلين عن العمل وينظمهم نقابياً لحين توفر استقرار وأمن وظيفي لأي منهم، ولحظتها يعود العامل الذي يتوفر له فرصة عمل ثابته بالالتحاق لنقابته القطاعية، التي تنطبق عليه شروط عضويتها، لذا نري بأن أفضل طريقة لتمثيل العمال العاطلين عن العمل هو منحهم الحق النقابي في إنشاء اتحاد أو نقابة عامة لهم، ولها من الحقوق ما للنقابات العمالية القائمة، تقوم على أساس تنظيم وتمثيل العمال العاطلين عن العمل، وتسعي للدفاع عن مصالحهم والتعبير عن همومهم وقضاياهم والنضال من أجلهم، وتسقط العضوية في هذه النقابة عن كل عامل يتوفر له فرصة عمل ثابتة ومستقرة، وحينها تلحق عضويته بالنقابة العمالية التي تصنف حسب قطاعه المهني فيها، ومع احتفاظه بتاريخ الانتساب الاول للعمل النقابي، وهناك تجارب ونماذج عربية ودولية مشابهة، ونجحت في تعزيز التواصل النقابي ودمج العاطلين عن العمل في بنيان التنظيم النقابي العمالي، ولتكن البداية من هنا بإنشاء نقابة عامة للعاطلين عن العمل وضمها للحركة النقابية العمالية، ويجب على الجميع احتضان قضيتهم ودعم نضالاتهم النقابية ومشاركتهم بشكل حقيقي لإيجاد حلول وعلاج لمشاكلهم.

الحوار الاجتماعي من أين وإلى أين؟

رضا التليلي - تونس

كثر اللغو في العشرية الأخيرة حول الحوار الاجتماعي في تونس، باعتباره جزءاً هاماً من الحوكمة السليمة، ويرى البعض أن هذا التوجه الفكري والسياسي هو حكر على الحركة النقابية بينما يمثل الحوار الاجتماعي في الواقع الأرضية المجتمعية الضرورية لتحقيق عقد اجتماعي يضمن جزء من الاستقرار وترسيخ الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.

أما من الناحية التاريخية فان جذور نظرية الحوار من أجل العقد الاجتماعي ظهرت بعد الثورة البولشيفية وكان من أهم أهدافها الوقوف أمام توسع مفهوم الصراع الطبقي الذي تنادي به الحركات الشيوعية الثورية والنقابات الانركية، وكانت الدول الإسكندنافية التي تجاور الاتحاد السوفياتي لها البادرة في الترويج لهذا التوجه السياسي باعتباره بديل لحرب الطبقات واسست لهذا الغرض ما يسمى اليوم بالاشتراكية الديمقراطية، ولذا فان الحوار الاجتماعي هو ركن اساسي من منظومة فكرية وسياسية تعتبر انه يمكن الوصول الى توافق بين ممثلي رؤوس الأموال وممثلي الطبقة الشغيلة والسلطة الحاكمة دون عنف "ثوري" وتناحر بين الطبقات مما قد يؤدي للحروب الاهلية الطبقية، وفي نهاية الامر فان ما يسمى اليوم بالحوار من اجل العقد الاجتماعي يمثل مجموعة من الآليات التي توظفها السلطة الحاكمة أساساً لتفادي المواجهة الطبقية من خلال التمهيد لحوار مستمر ومستدام مع كل الأطراف التي تعتبر ان السلطة مهما كانت نوعيتها هي امتداد للقوات الرأسمالية، وانتشرت هذه النظرية السياسية في عديد من الدول وأسست منظومة العقد الاجتماعي التوافقي بين الرأسمال واليد العاملة.

أما في تونس فان نظرية الحوار والتحالف الاجتماعي والسياسي بين الرأسمالية المحلية والصنائعية وصغار التجار والطبقة الشغيلة ظهرت سنة 1948 حينما اعتبر الحزب الحر الدستوري التونسي أن المقاومة ضد الاستعمار لن تنجح دون التحالف الطبقي، ومن خلال هذا التصور اتصل صالح بن يوسف بكل المنظمات النقابية عمالية وفلاحية وصنائعية وصغار التجار لتأسيس جبهة وطنية دون أي مرجعية طبقية، وتأكد هذا الاتجاه الحبيب حينما التقى بورقيبة بممثلي الحركات الاجتماعية سنة 1949 لتركيز تحالف اجتماعي ثابت ودائم قبل خوض المعركة المسلحة ضد الاستعمار، اذ كان يعتقد أن التحالف الاجتماعي ضروري لضمان نجاح المقاومة المسلحة.

اعتقد ان الحزب الحر الدستوري آنذاك لم يكن يعي انه يضع الأسس الأولى للحوار الاجتماعي المناهض للمرجعية الطبقية في تونس، لكن تم التخلي عن هذا التوجه باسم الاشتراكية الدستورية سنة 1964 اثر انعقاد مؤتمر بنزرت المعروف بمؤتمر المصير حين تحول الحزب الحر الدستوري الى الحزب الاشتراكي الدستوري ـ حزب الدولة الواحدـ والذي قرر ادماج كل الحركات النقابية ضمن هياكله وعوض النقابات بالشعب المهنية واقترب في تنظيمه وهيكلته من النموذج السوفياتي، وهكذا تخلى نهائياً عما يعرف بالحوار الاجتماعي مع كل الأطراف المعنية التي أصبحت تحت سيطرته باعتباره صاحب القرار والحقيقة المطلقة.

ومنذ ذلك التاريخ كل الحكومات دون استثناء جعلت من الحوار الاجتماعي منظومة شكلية دون محتوى لتأسيس عقد اجتماعي حقيقي، وتغلبت التحالفات السياسية على التحالف الاجتماعي وأصبح هذا التحالف السياسي يتوسع حسب مقتضيات ممارسة السلطة والتمسك بها، وانخرطت المنظمات النقابية وأغلب منظمات المجتمع المدني في هذه المشهدية السياسية التي أدت الى الترويكا وحكومات التكنوقراط والتوافق وقرطاج 1 و2، الخ... وفي هذا المناخ السياسي الانتهازي بطبعه تم تهميش الحوار الاجتماعي حتى بعد الثورة واقتصر الأمر في الغالب على مفاوضات تقليدية حول الأجور ووضعية الطبقة الشغيلة، بينما برز التحالف السياسي بين الأحزاب السياسية كنموذج يضمن لها التشبث بمقاعدها سواء في البرلمان أو في هياكل السلطة.

وحاولت كل هذه الاحزاب استدراج المنظمات النقابية ومنظمات المجتمع المدني في هذه المنظومة لخدمة التحالفات الظرفية ليحصل التوافق في تسيير شؤون الدولة، وبقي حسب اعتقادي جوهر الحوار الاجتماعي غائباً في تصور كل الأحزاب في تونس رغم محاولات عديدة خاضها الاتحاد العام التونسي للشغل للتذكير بان الهدف الرئيسي للثورة يتمثل في بناء نظام ديمقراطي واجتماعي.

ورغم تعدد الخطب حول مشروع النظام الديمقراطي والاجتماعي فان أغلب الأحزاب ليس لها برامج واقعية وملموسة لتحقيق هذا الهدف، وكان استعمال هذا الشعار يرمي الى مغازلة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان عليه ان يتفطن لهذه المراوغة السياسية ويجعل من أولوياته بناء تحالف اجتماعي واسع، فاعل ومؤثر في سياسة تلك الحكومات.

اما اليوم إذا اعتبرنا ما جاء في خطب رئيس الدولة بان تونس في غمار معركة وطنية من أجل انقاذ البلاد من الأزمات الاقتصادية وتوسع الفقر وتدمير المكتسبات العمومية وفقدان السيادة الوطنية فان هذا الوضع الخطير يحتاج فعلاً الى حوارات اجتماعية تؤدي الى بلورة معالم عقد اجتماعي بين الحكومة والأطراف المعنية تأسيساً لعقد اجتماعي على المدى القريب والمتوسط، وعلى هذه الحوارات الاجتماعية أن تأخذ شكلاً جديداً يتجاوز التصور البيروقراطي والمركزي لتشخيص الوضع الحقيقي الذي تمر به البلاد وذلك عبر تنظيم حوارات قطاعية تشارك فيها كل الأطراف المعنية هدفها بلورة برامج إصلاحية في كل المجالات، وتكون حجر الزاوية لمكونات العقد الاجتماعي الوطني.

العمل النقابي العربي بين الثابت والمتغير

محمد جوابرة

تشهد الحركة النقابية العربية حالة جدل وصراع حول جملة من القيم والمفاهيم والأجندات المتعلقة بعلاقاتها وارتباطاتها الدولية تجلت عبر بناء أجسام نقابية جديدة على مستوى العالم العربي امتداداً لمنظمات نقابية عالمية من ناحية وبناء أجسام نقابية محلية على مستوى كل دولة من ناحية ثانية، ومن أجل نقاش موضوعي لما يجري لا بد أن نؤكد أن الحراك الجاري بالحركة النقابية هو امتداد لحالة الحراك العربي الجاري في العديد من الأقطار العربية، ولكنه في نفس الوقت امتداد لحالة من الصراع بين اتجاهين داخل الحركة النقابية عالمياً وعربياً ومحلياً منذ سنوات طوال تعود الى بدايات تكوين وبناء النقابات العمالية التي تمحورت وتجلت في اتجاهين :

- الاتجاه الثوري والجذري في رؤياه واطروحاته.
- الاتجاه الاصلاحي في رؤياه واطروحاته.

وقد استطاع كل من الاتجاهين أن يعبر عن نفسه من خلال منظمات نقابية عاشت ولا زالت حتى يومنا هذا باتجاهين عالميين انتهى بهم المطاف بعد جملة المتغيرات على الحركة النقابية العالمية وما واكبها من احداث الى:

- اتحاد النقابات العالمي، ومركزه الرئيسي في اليونان، وكان يرأسه المناضل الأممي جورج مفريكوس
- والاتحاد الدولي للنقابات "الحر"، ومركزه بلجيكا، وكانت ترأسه السيدة شارون بورو.

أما على مستوى العالم العربي، فقد بقيت الحركة النقابية على المستوى الرسمي يمثلها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب كجسم نقابي عربي عام وحيد، في حين ذهبت الاتحادات والنقابات على المستوى المحلي لكل قطر عربي بالانتماء والعضوية في أي اتحاد تريد وفق رؤيتها ومصالحها.

ولكن الجديد في الأمر وبعد ما أطلق عليه "الربيع العربي" بدأت حالة من الصراع داخل العديد من الاتحادات النقابية العربية أفرزت منظمات نقابية جديدة وبدأت تظهر بوادر تكوين جسم نقابي عربي جديد أعلن عنه في ايار 2013 بمسمى (الاتحاد العربي للنقابات العمالية) في إطار (ITUC) "الاتحاد الحر"، التي صادقت على عضويته فيها في اكتوبر 2013 وقد جاءت كل هذه الأحداث في إطار مفهوم التعددية النقابية وفي مواجهة مركزة العمل النقابي وتوحيد بناءه وهياكله وإن كانت تحمل طابعاً رسمياً لنا ما عليه وله ما علينا، ولكن الثابت أن ضعف العمل النقابي والهياكل النقابية ومحدودية تمثيلها واكتسابها لشرعية واسعة من قواعد العمال مترافقاً مع ازدياد اعداد العمال بشكل واسع وازدياد قضاياهم وهمومهم التي باتت بحاجة الى عملية تغيير شاملة في الاقتصاد والسياسة من أجل حلها ومعالجتها، أتاح المجال أمام العديد ممن ضاقوا ذرعاً بطبيعة التكوين النقابي للنقابات العربية وانعدام آفاق التغيير الداخلي فيها الى البحث عن بدائل، وخاصة أن المجال يتسع للمزيد من البنى النقابية .. فلجأت إلى تبني مفهوم التعددية النقابية الذي يتيح وجود أكثر من جسم نقابي في كل بلد ويكسر حاجز الاحتكار النقابي من قبل الاتحادات النقابية القائمة.

وفي هذا الإطار فان مفهوم التعددية النقابية يتيح المجال واسعاً لبناء المزيد من النقابات والاتحادات ذات الرؤى المختلفة والتي بدورها تسعى لجذب المزيد من العمال الى صفوفها بحثاً عن تأكيد شرعيتها، وهذا ليس بالضرورة ان يحمل معاني وقيم نبيلة وسامية وصافية المطامح.. بل يمكن استغلالها لتحقيق المزيد من الشرذمة وتمزيق صفوف الحركة النقابية من ناحية وتمرير أجندات لا علاقة لها بمصالح العمال، بل لها طابع سياسي يخدم هذا الطرف أو ذاك.

وبمعنى آخر فإن كل مفهوم له وجهان الايجابي والسلبي، ولا يمكن لنا إسقاط موقفاً مبنياً على مصالحنا فقط لاتخاذ موقف من التعددية النقابية في حين انه أصبح واقعاً موضوعياً علينا أن نبحث آليات التفاعل معه حتى تستفيد من فوائده وتتجنب خسائره وسلبياته، ومن أجل ذلك لا بد لنا من تحديد جملة من العناوين التي نستطيع من خلالها بناء موقف واستراتيجية واضحة، تفيد حركتنا النقابية، وتمكن من الدفاع عن حقوق ومصالح العمال:

أولاً: باعتبار النضال النقابي هو أحد أشكال النضال السياسي وهو مكون رئيسي من نضال الشعوب لنيل حريتها واستقلالها والسيطرة على مواردها فان القضية الوطنية تمثل أولوية لكل عمل نقابي يجب أن ينسجم مع هموم شعبه ووطنه بشكل عام وتصبح المواقف والدور الممارس على هذا الصعيد ثابتاً أساسياً لتحديد الموقف من هذه المنظمة النقابية أو تلك، وقد عرفت الحركة النقابية العديد من نماذج نقابية استخدمت خارج إطار المصالح الحقيقية للعمال والشعوب.

ثانياً: إن القضية الرئيسية في العمل النقابي المباشر هي تنظيم العمال بهدف الدفاع عن مصالحهم ونقلها من المستوى الفردي لكل عامل الى مستوى عام على مستوى الدولة والعالم ... فقضايا العمل النقابي التي تبدأ بحقوق يومية للعامل لا يمكن حلها لعموم العمال ما لم يكن للحركة النقابية دوراً فاعلاً ومؤثراً في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى السياسي، ومقياس قوة وفاعلية أي جسم نقابي يظهر من خلال قدرته على فرض قضاياه على أجندات السياسيين المقررين في كل قطر أو على مستوى المنظمات النقابية العالمية التي يدور فيها صراع على المصالح عبر إصدار الانظمة والقوانين والاتفاقيات بين العمال وأصحاب العمل والحكومات.

ثالثاً: في خصوصية الواقع العربي وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية فان الموقف منها يمثل أبجدية سياسية لمصداقية وثورية أي حركة نقابية، وإن مخاطر السعي لتعميم التطبيع على مستوى الحركة النقابية العربية يمثل أحد المخاطر الأساسية التي يجب مواجهتها والتنبيه لها، وخاصة أن هناك محاولات لتمريرها عبر التعامل مع "الهستدروت" منظمة العمال الصهيونية باعتبارها حركة نقابية فقط دون العودة الى جذورها ودورها في بناء دولة الكيان الصهيوني "اسرائيل" على حساب تهجير الشعب الفلسطيني وحرمانه من ممارسة حقه في العودة والحرية والاستقلال، ولا زال هذا الدور قائماً عبر سعيها "الهستدروت" الى تسويق دولة الكيان كدولة ديمقراطية انسانية متقدمة وهي بعيدة كل البعد عن ذلك، وتستغل وجودها في عديد المنظمات النقابية الدولية والاقليمية لمواجهة حملات المقاطعة الآخذة بالتصاعد ضد دولة الاحتلال عبر بناء علاقات وبرامج مشتركة تحت مسميات زائفة وتمويل مسموم لا يخدم إلا المستفيدين منه.

خلاصة القول إن التعددية النقابية حالة موضوعية تعكس تعدد الرؤى والمصالح لمن يقف على رأس المنظمات النقابية وطالما شهد العالم حالة من التعدد في المنظمات النقابية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ينعكس كصراع بين العمال انفسهم اللذين توحدهم حالة الاضطهاد القومي والطبقي التي يعيشونها في كل يوم من حياتهم البائسة، وإن ما يجري في العالم العربي من تصارع لوتيرة بناء أجسام نقابية جديدة في سياق حالة الحراك السياسي القائم، يجب أن لا تدفعنا الى المزيد من الصراعات وجرنا للعمل خدمة لأجندات ومصالح بعيدة عن مصالح عمالنا، بل إن الانشداد لتحقيق حياة حرة كريمة لجماهير عمالنا وعموم شعوبنا هي الثابت الذي يجب أن لا نحيد عنه مهما تعددت المسميات وتنوعت المشارب والأدوات التي تسعى لتبرير وجودها وبقاءها، فلن يبقى في الوادي إلا الحجارة، وإن ضخامة المهام الملقاة على عاتق حركتنا النقابية أكبر بكثير من الصراع على هذا الهيكل أو ذاك.

الفقر الممرض والمرض المفقر

سماح جبر

تعاني فلسطين منذ عقود من مشكلة الفقر، حيث يعيش الكثير من المواطنين في ظروف صعبة وتحديات اقتصادية كبيرة. ويتأثر الفلسطينيون في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بالفقر، وتتفاوت نسبة الفقر بين المناطق والمحافظات، ووفقًا لتقرير صادر عن المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2020، فإن معدل الفقر في القدس الشرقية بلغ 75.6%، بينما بلغ معدل البطالة في المدينة 18.1%.. فيما أوضح تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في عام 2022 أن ما يقارب ثلث السكان (29.2%) في فلسطين يعانون من الفقر، وبلغت نسبة الفقر في قطاع غزة (53%) بينما بلغت في الضفة الغربية (13.9%).

ويعد الاحتلال الإسرائيلي من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى الفقر في فلسطين، حيث يفرض قيودًا عديدة على الحركة والتنقل والتجارة والاستثمار، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الفلسطيني ويزيد من معدلات البطالة والفقر. كما تتسبب الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تشهدها فلسطين في زيادة مخاطر الفقر وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتزيد العوامل البيئية ونقص المياه والموارد الطبيعية من معدلات الفقر في المناطق الريفية تحديداً.

ومن المعلوم أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد وهذا المفهوم يشير إلى أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل والثروة، بل إنه يشمل العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على حياة الأفراد وتعيق قدرتهم على العيش بكرامة. إذ تشمل الأبعاد المختلفة للفقر على سبيل المثال لا الحصر: الفقر المادي، وعدم الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والتعليم، وعدم الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وعدم الوصول إلى فرص العمل الكافية والعادلة، والتمييز والاستبعاد الاجتماعي والسياسي، وعدم الوصول إلى المساواة في فرص النمو الاقتصادي والتنمية، ويتضمن هذا المفهوم أن الفقر لا يمكن معالجته بمنح الفقراء مخصصات مالية فقط، وإنما يحتاج إلى معالجة العديد من الأبعاد المختلفة بشكل متكامل ومتزامن، وهو ما يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

إلا أنه من المهم الانتباه إلى وجود علاقة وثيقة بين المرض النفسي والفقر، فالفقر يمكن أن يؤدي إلى زيادة مخاطر الإصابة بالأمراض النفسية، وعلى العكس من ذلك، فالإصابة بالأمراض النفسية يمكن أن تؤدي إلى الفقر. فيما يتعلق بزيادة مخاطر الإصابة بالأمراض النفسية، فالفقر يؤدي إلى تعرض الأفراد للعديد من الظروف القاسية والصعبة، مثل الإجهاد النفسي وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وعدم الوصول إلى الخدمات الصحية والعلاج النفسي، والتمييز والاستبعاد الاجتماعي، وهذه العوامل يمكن أن تزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض النفسية مثل الاكتئاب والقلق والتوتر والفصام والإدمان.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي الأمراض النفسية إلى الفقر، حيث من المحتمل أن تؤثر هذه الأمراض على الأداء الوظيفي والقدرة على العمل، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الوظيفة وتدهور الحالة المادية للفرد وأسرته، كما أن العلاج النفسي والدوائي يمكن أن يكونا باهظي الثمن، خاصة إذا كان الشخص يتلقى العلاج الخاص لفترة طويلة، بالإضافة إلى أن بعض الأدوية النفسية اللازمة للعلاج يمكن أن تكون غير متاحة بتكلفة منخفضة في بعض المناطق، ومما لا شك فيه أن المريض النفسي قد يواجه صعوبة في العثور على عمل مناسب ومستقر بسبب اضطراباته النفسية وبسبب الوصمة المجتمعية، مما يؤدي إلى فقدان الدخل وتدهور الحالة الاقتصادية.

لكن ما سبق لا يعني أن المريض النفسي سيصبح بالضرورة فقيراً، حيث أن هذا يعتمد على عدة عوامل مثل نوع الاضطراب النفسي، العلاج اللازم، والدعم المتاح من العائلة والمجتمع. إن الاضطرابات النفسية يمكن أن تؤثر على الحياة الاقتصادية والمالية للمريض بشكل كبير، ولكن ليس بالضرورة أن يؤدي إلى الفقر إذا كان هناك دعم كاف من العائلة والمجتمع والنظام الصحي، كما علينا أن نؤكد أن ليس كل فقير هو مريض نفسي، فهناك الكثير من المعوزين الذين يتمتعون بصحة نفسية جيدة وحياة أسرية سعيدة وعلاقات صداقة غنية.

في فلسطين، تتوفر خدمات الصحة النفسية والأدوية النفسية بشكل مجاني في 14 محافظة في الضفة الغربية، وفي ست محافظات في غزة لمن يحتاجها، إلا أنه يجب علينا العمل معاً، في كافة القطاعات لمعالجة الفقر، وتوفير الخدمات الصحية والنفسية الأساسية لأكبر عدد من الأفراد المحتاجين، والمساعدة في تحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية، وذلك بمنحهم تأمين صحي مجاني وفرص عمل مناسبة، وهذا بالتوازي مع الطلب من المجتمع الدولي العمل على تحقيق العدالة والسلام للفلسطينيين.

العدالة الاجتماعية

حازم القواسمي

أصبحت العدالة الاجتماعية مطلباً شعبياً يرفعه المتظاهرون في جميع الدول العربية ودول العالم الثائر في القرن الواحد والعشرين، حيث كانت إحدى المطالب الرئيسية في جميع الثورات العربية الحديثة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، وعندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية مهم أن نعرف ماذا يعني هذا المصطلح الذي أصبح دارجاً بينما الكثير لا يعرف ما معناه بالضبط، حيث يقوم مفهوم العدالة الاجتماعية على مبادئ المساواة والإنصاف وحقوق الإنسان والمشاركة والعدل في توزيع الموارد، واستجابة للمطالب الشعبية في الديمقراطيات الغربية، انبثق عن الليبرالية الحديثة ليبرالية مطعّمة لها رواج بين الأوساط المجتمعية أطلقوا عليها اسم الليبرالية الاجتماعية إشارة منهم لتضمين العدالة الاجتماعية في النظام الليبرالي الحديث، وكذلك أصبحت بعض الأحزاب السياسية تسمي نفسها بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية إشارة لتأكيدهم على مبادئ العدالة الاجتماعية في سعيهم الديمقراطي، وليس خفيّا على أحد أنّ أكثر من ينادي بالعدالة الاجتماعية هي الأحزاب اليسارية الاشتراكية حيث يدّعون أنهم مع الفقراء والعمال والمستضعفين، إلا أنّ التجربة أثبتت أن العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقات المهمشة ليست حكراً على الاشتراكيين أو اليمينيين أو اليساريين بل إن الأنظمة الديمقراطية الليبرالية هي الأنجح اليوم في تطبيق مفاهيم العدالة الاجتماعية بإبداع وتميّز.

تقوم العدالة الاجتماعية على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، وبالتأكيد ليست المساواة المطلقة في كل شيء لأنها مستحيلة. المهم ألا تشعر طبقة معينة في المجتمع بعدم المساواة والتمييز السلبي ضدها، سواء أكانت تلك الطبقة أقلية دينية أو قومية أو عرقية، والهدف من تطبيق أسس العدالة الاجتماعية هو جسر الهوة وإزالة الفوارق المادية بين الفئات الاجتماعية بحيث يتم توزيع ثروات البلاد على الجميع بصيغة تشاركية ولا ينحصر الغنى الفاحش في يد فئة معينة دون غيرهم، بل يعم الخير على الجميع بلا استثناء. وبالتأكيد سيبقى هناك أغنياء وفقراء في كل الدول مهما فعلنا ومهما اجتهدنا لكن المهم أن يكون هناك نظام للتكافل الاجتماعي وبرامج وخطط لنصرة الفقراء والمستضعفين، فلا يعقل أن تترك الدولة فقراءها يموتون من الجوع على جوانب الطرقات أو في الكهوف النائية، ولا يعقل أن تترك الدولة شبابها بدون أن توفّر لهم فرص العمل بأجر معقول لأن البطالة والفقر والعوز تؤدي إلى السرقة والجريمة وانتشار الآفات الاجتماعية غير المحمودة. لذلك من واجب الدولة الديمقراطية أن تمنع تغول الرأسمالية المادية عن طريق مساعدة كل من يحتاج إلى مساعدة من مواطنيها وتحديداً ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يجب أن توفر لهم الدولة السكن والمواصلات والتعليم والتطبيب المجاني، وهناك فئات يمكن للدولة أن تدعمها مادياً بشكل مباشر كالمطلقات والأرامل اللواتي لا يستطعن أن يقومن بإعالة أنفسهن، وكذلك رعاية الأيتام وكبار السن هي من مسؤولية الدولة في الأساس ولا يجب أن تكون معتمدة فقط على الجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الربحية.

إن العدالة الاجتماعية تعني عدم التحيّز لطبقة أو فئة أو قبيلة دون أخرى، وعلى الدولة توفير نظام صحي مجاني لكافة مواطنيها بأعلى جودة ممكنة لأن صحة الإنسان هي على رأس الأولويات، وكذلك توفير نظاماً تعليمياً مجانياً يحترم الإنسان وكرامته. من المهم أن تقوم الدولة بتوزيع الخدمات بالتساوي وبشكل عادل على جميع فئات المجتمع وتضع نظاما ضريبياً يتمثل فلسفته في توزيع الأعباء الضريبية على كافة شرائح المجتمع، فالمفروض أنه كلما زاد الربح تزيد نسبة الضريبة وحصة الدولة من ذلك الربح، حيث يسعى رواد العدالة الاجتماعية إلى تقليل هوة الفقر وتخفيف عدم المساواة عن طريق وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ناجعة، فنحن نعلم أنّ العالم لن يكون مثالياً يوما ما ولكنه باستطاعتنا أن نجعله أقل ظلما وإجحافا على الضعفاء من الناس. كما يعد مفهوم العدالة الاجتماعية وثيق الصلة بالنظرية السياسية، وإنّ غياب العدالة الاجتماعية سببه الفساد والاستبداد والاستعباد والقهر والظلم الاجتماعي. كما يعتبر غياب الضمان الاجتماعي في دولة معينة مؤشراً على غياب العدالة الاجتماعية في تلك الدولة، ولا شكّ أنّ العدالة الاجتماعية غائبة في عالمنا العربي اليوم، وتكاد لا تكون موجودة في أي بلد عربي، خاصة إذا نظرنا إلى مستوى الحريات وحقوق الإنسان العربي المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالكاد يوجد طبقات وسطى، حيث يغرق معظم الناس في الفقر والجوع والبطالة، بينما تنعم الطبقة الحاكمة من سياسيين ورجال أعمال بالثراء الفاحش، ويشاهد شبابنا بحسرة تطبيق العدالة الاجتماعية في أوروبا والولايات المتحدة والعديد من الدول ويندبون حظهم ويبكون على وضعهم ويهاجر من يستطيع منهم إلى تلك البلدان التي تنعم بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما يشاهدون كيف يعيش أصدقاءهم وأقرباءهم في أوروبا وكيف يحصلون على مخصصات البطالة ومخصصات الأمومة والأطفال وكل دعم حكومي للفئات المهمشة بكل سهولة ويسر وبشكل أوتوماتيكي بدون واسطة ومحسوبية ورشاوي وبدون الوقوف بالساعات على الطوابير من أجل السلع المدعومة، لذلك كله، من حق شعوبنا العربية وشبابنا أن تستمر بانتفاضاتها وثوراتها السلمية وبالنضال بدون كلل أو ملل حتى الوصول إلى الحرية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المؤتمر الأول للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني يختتم أعماله بنجاح

تحت عنوان "الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية"، وبشعار "لا للتهجير.. نعم لدولة فلسطينية"، عقدت الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني مؤتمرها الأول في 22 مارس 2025 عبر منصة زووم، بحضور ممثلي عشرات الاتحادات والمنظمات العمالية، إلى جانب عدد من التحالفات والأحزاب اليسارية والاشتراكية من مختلف البلدان في الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

تناول جدول أعمال المؤتمر المحاور التالية:

1. مكانة الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية.
2. أوضاع العمال والشعب الفلسطيني في ظل الحرب والاحتلال.
3. الخطوات العملية لتعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني.

الفقرة الأولى: الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية

افتُتحت أعمال المؤتمر بكلمة ألقاها الرفيق سمير عادل، الأمين العام للجبهة العمالية، استعرض فيها استراتيجية الجبهة في بناء صف عمالي مستقل عن الحكومات للدفاع عن الشعب الفلسطيني وإنهاء الظلم القومي وإقامة دولته المستقلة، وأكد أن الطبقة العاملة تملك القدرة على الضغط على الحكومات الغربية لإيقاف دعمها لإسرائيل، مشيراً إلى تجربة عمال الموانئ في السويد (SDU) الذين رفضوا تحميل الأسلحة للسفن المتجهة إلى إسرائيل، وأهمية اتخاذ خطوات مماثلة مثل وقف إنتاج النفط للأسواق العالمية.

كما ألقى الرفيق كريستيان ماهيو، رئيس نقابة التضامن الفرنسية، كلمة عبّر فيها عن تضامن اتحاده مع نضال الشعب الفلسطيني وإدانته لجرائم إسرائيل في غزة، وتلا ذلك قراءة رسالة من الرفيق فين غيني، رئيس مجلس نقابات عمال دبلن في أيرلندا، أكد فيها أن القضية الفلسطينية تحتل أولوية في نقاشات اتحاده، مشيراً إلى الفعاليات التضامنية التي نظموها في أيرلندا، كما قُرئت رسالة من مجموعة العمال الشيوعيين في إيران، أشادوا فيها بتأسيس الجبهة العمالية واعتبروها خطوة مهمة في تعزيز التضامن العمالي مع فلسطين.

وفي ختام الفقرة الأولى، افتتح الرفيق الدكتور عدنان عزوز، المدير الإقليمي لـاتحاد النقابات العالمي (WFTU)، جلسات النقاش، حيث استعرض موقف الاتحاد الرافض للجرائم الإسرائيلية وسعيه لتعزيز التضامن العمالي مع فلسطين، كما قُدمت مداخلات من قادة الاتحادات العمالية وممثلي الأحزاب والمنظمات، أعقبها التصويت على قرارين:

1. تعريف الجبهة العمالية الموحدة عالمياً.
2. إطلاق حملة لجمع التبرعات لبناء مستوصف في قطاع غزة.

الفقرة الثانية: أوضاع العمال والشعب الفلسطيني في ظل الحرب والاحتلال

افتتح الفقرة الرفيق محمد علوش، السكرتير العام لاتحاد نضال العمال الفلسطيني، وأمين سر الجبهة العمالية الموحدة، بكلمة تناول فيها جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وسياساته التعسفية تجاه العمال الفلسطينيين، مشيراً إلى تفشي البطالة بين صفوفهم، وبعد سلسلة من المداخلات والنقاشات، جرى التصويت على مشروع قرار دعم وإسناد القضية الفلسطينية العادلة، مع الأخذ بالتعديلات المقترحة من قبل الأمانة العامة للجبهة العمالية.

الفقرة الثالثة: الخطوات العملية لتعزيز التضامن الدولي

افتتحت الجلسة الرفيقة الدكتورة كريمة الحفناوي، عضو الأمانة العامة للجبهة العمالية، التي استهلت كلمتها بالإشارة إلى اليوم العالمي للمرأة، مسلطة الضوء على نضال المرأة الفلسطينية وصمودها في وجه الاحتلال، كما استعرضت الخطوط العريضة لتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي تضمنت: تنظيم ندوات توعوية حول القضية الفلسطينية، إحياء يوم الأرض وعيد العمال العالمي، إطلاق فعاليات ومبادرات لدعم النضال الفلسطيني، وبعد المناقشات، تم التصويت على مشروع القرار المتعلق بخطوات التضامن الدولي، مع الأخذ بالمقترحات التي قدمتها الأمانة العامة للجبهة العمالية.

اختتم الرفيق سمير عادل أعمال المؤتمر بكلمة أكد فيها أن القضية الفلسطينية أصبحت اليوم قضية إنسانية عابرة للحدود القومية والدين والعرق، مشدداً على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لوقف الجرائم الإسرائيلية، كما أشاد بإضراب عمال الموانئ السويديين (SDU) واعتبره خطوة مهمة، داعياً الجبهة العمالية إلى التعبير عن تضامنها مع رئيس النقابة إريك هيلغيسون، الذي تم فصله من العمل بسبب قيادته الإضراب ضد شحن الأسلحة لإسرائيل.

وفي ختام المؤتمر، وجه الشكر لكل من ساهم في إنجاح أعماله، مؤكداً أن التضامن العمالي الدولي هو السبيل لإحداث تغيير حقيقي في ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني.

تحالف الحصارات على لقمة العيش

محمد عادل اللحام

الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية منذ بدء الأزمة لها نصيب مهم في تضييق الخناق على شعبنا، من حيث تَوفُّر المواد الأساسية التي يحتاجها في غذائه اليومي، ودوائه ليعالج أمراضه المختلفة، وحاجاته الأخرى من كهرباء ومشتقات نفطية، ومواد أولية لتقلع عجلة إنتاج المعامل والمشاغل الحرفية. وما كان هذا ليحدث لولا السياسات الانفتاحية مع الغرب للسلطة السابقة، ممّا أدى إلى ربط الاقتصاد السوري برمّته «تقريباً» مع هذه الأسواق، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يتأثر تأثراً خطيراً بالحصار الجائر الذي ما زال مفروضاً، وبالتالي انعكاسه المباشر على قدرة الفقراء على تأمين الحاجات الضرورية لهم؛ من غاز ومازوت وغيرها من الحاجات الأخرى، التي أصبح تأمينها يشكّل عبئاً مضافاً إلى الأعباء الأخرى التي يعاني منها شعبنا، وخاصةً الفقراء، وهم المكتوون بنار الأسعار المتحكَّم بها من كبار الفاسدين والمحتكرين المسيطرين على الأسواق ومخازن البضائع، وهذا الفعل الشائن يصبُّ في طاحونة الحصار ويكمله، من حيث النتائج المراد الحصول عليها.

الحصار المستجد الذي يكمل الحصارات الأخرى يجري الآن على قدم وساق من خلال جملة القرارات التي أصدرتها حكومة تصريف الأعمال؛ وهي تسريح آلاف الموظفين، وتأخير دفع أجور من هم على رأس عملهم، وغيرها من القرارات التي تساهم في تضييق الخناق أكثر على ملايين الفقراء من حيث قدرتهم على تأمين الضرورات المعيشية وغيرها.

هذا الوضع المستجدّ من التضييق يدفع آلاف الموظَّفين والمُدرِّسين، وأضيف لهم عمّال القطاع الخاص، للتعبير عن احتجاجهم واستيائهم ممّا يحصل بحقّهم، والذي يحصل لا يستند إلى أيّ نصٍّ قانوني من قوانين العمل، المعمول بها حتى اللحظة، حيث هناك الكثير من الملاحظات حولها، وقد ناقشتها قاسيون في أعداد سابقة، وخاصة قانون العمل رقم 17 الخاص بعمّال القطاع الخاص، حيث يتعرّض عمّاله لعملية تسريح واسعة دون وجه حق، ويُحرَمون من حقّهم في التعويض، وحقّهم في التأمينات الاجتماعية، وهي قوانين لم يطرأ عليها أيُّ تغيير أو تعديل يستوجب ما يحصل للعمال والموظَّفين، وبالتالي فإنّ تلك الإجراءات المتَّخذة غير محقّة وتحتاج مِن العُمَّال والموظَّفين إلى تنظيم أعلى لقواهم وصفوفهم ممّا هو حاصل، حتى تكون درجةُ الضَّغط أعلى، من أجل حماية تلك الحقوق التي تزيد فوق حصارهم السابق حصاراً إضافياً لا طاقة لهؤلاء على تحمّله والتعايش معه.

عمالة الأطفال

إياد عبد الهادي

عمالة الأطفال يختصر تعريفها في إجبار أو اضطرار بعض الأسر لجعل أطفالهم يعملون في سن مبكر، نسبة عمالة الأطفال بشكل عام في العالم العربي مرتفعة جداً خصوصاً في دول العالم العربي المنتمية الى العالم الثالث وأحد المسببات الرئيسية لهذه الظاهرة هو الفقر.

ويشير مفهوم "عمالة الأطفال" إلى كل عمل يضر بصحة الطفل أو بنموه أو رفاهيته؛ إذا لم يكن هذا العمل من الأعمال النافعة التي تتناسب مع عمر الطفل، ويساعد على تطوره الجسمي والعقلي والروحي والأخلاقي والاجتماعي، دون أن يؤثر على دراسته أو راحته أو متعته؛ وهنا يجب التمييز بين العمل النافع والعمل الضار.

وقد عدت منظمة الأمم المتحدة عمل الأطفال استغلال، إذا اشتمل على: أيام عمل كاملة، ساعات عمل طويلة، أعمال مجهدة، العمل والمعيشة في الشوارع في ظروف صعبة، أجر غير كاف، مسؤوليات تفوق الحد الطبيعي، عمل يؤثر على التعليم، عمل يحط من كرامة الأطفال مثل الاسترقاق، الأعمال التي تحول دون تطور الأطفال الاجتماعي والنفسي.

جميع هذه المسببات كانت سبباً في ازدياد عدد الأطفال العاملين في سن مبكرة في قطاع غزة، إذ أنك لو مررت على مفترق "السرايا" بسيارتك سيطلب منك طفل يحمل كرتونة "علكة" أن تشتري منه وبثمن زهيد جداً، هؤلاء الأطفال كانوا يستحقون حياة أفضل وتعليم وترفيه لربما في يوم من الأيام سيكونون من كبار العلماء أو القادة أو السياسيين البارزين.

الفقر في قطاع غزة أدى الى انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير ويعتبر العامل الأبرز في شيوع هذه الظاهرة، العامل الاجتماعي له دور كبير أيضا بسبب كثرة حالات الطلاق مما يؤدي الى تفاقم الظاهرة أيضاً، العامل التعليمي ايضاً له النصيب الأكبر من التأثير بسبب عدم ملاءمة المناهج التعليمية في غزة وفلسطين بشكل عام لجميع المستويات العقلية أو اتباعها مناهج أجنبية لا تراعي المستوى الفكري لدى جميع الأطفال مما يضطرهم الى التوجه الى طريق أخر غير التعليم مما يؤدي الى زيادة نسبة الأمية في المجتمع وتقليل نسبة الكفاءات، ارتفاع نفقات التعليم الجامعي الذي يشكل عبئاً كبيراً على الأسر محدودة الدخل؛ ما يؤدي إلى عزوف الآباء عن تعليم أبنائهم، ودفعهم إلى العمل لمساعدتهم في تحمل أعباء الحياة.

التوجه لحل المسببات الرئيسية لهذه الظاهرة سيعمل على تقليل هذه الظاهرة لكن على الأمد الطويل، يجب مبدئيا عمل توعية بشكل عام لكل فئات المجتمع بأسباب ومخاطر ونتائج هذه الظاهرة وسبل علاجها.

نطالب بوقفة مسؤولة أمام منظومة الحماية الاجتماعية

محمد علوش

منظومة الحماية الاجتماعية في فلسطين تحتاج إلى مراجعة برنامجية شاملة، فقد تعرضت لضربات موجعة، تتمثل في بعض السياسات الحكومية، وهذه الإجراءات تؤثر سلباً في مكونات الحماية الاجتماعية المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الفلسطينية، وتشير بعض السياسات إلى أن الحكومة ماضية في إضعاف منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت بفعل النضال العمالي والمطلبي، ونتيجة للحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، خلال المراحل الماضية، بدلاً من تعزيزها، وهذا يأتي في ظل اعتقاد الحكومة أن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن تحقيقه عبر إضعاف معايير العمل والحماية الاجتماعية، لكن هذه الفرضية لم تثبت نجاحها في أي دولة، بل غالباً ما تخدم مصالح فئات اجتماعية محددة، وتؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة وتعميق التفاوت الاجتماعي، وعلى الحكومة إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لضمان تمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات التي تقوم بتطويرها واعتمادها.

إن موضوع الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، لم يعد موضوعاً يتعلق بالانتهاكات العمالية وأنها تخالف المعايير الدولية فحسب، بل أصبحت تشكل معوقاً أساساً من معوقات تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني، الذي يدور في حلقة مغلقة من التمنيات والأحلام والسياسات التي تعيق تقدم أي اقتصاد.

وفي كافة دول وبلدان العالم، تستخدم مؤشرات البطالة لقياس مدى نجاح الحكومات في تنفيذ سياسات اقتصادية ناجعة وفعالة، وبناء عليها يتم التعامل مع هذه الحكومات وتقييمها، والموضوع مرتبط بمستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن الصعب استمرار الأوضاع على ما هي عليه، لذلك مطلوب خطة وطنية ودور أكثر تأثيراً وجدية من قبل صناع القرار، للدفع باتجاه إجراء تخفيضات ملموسة في مستويات البطالة، وعلينا أن نتعلم الدروس من تجاربنا السابقة، فمن غير المنطقي والمعقول أن نتوقع حدوث تخفيضات في البطالة، ونحن نطبق ذات السياسات الاقتصادية وسياسات العمل ذاتها التي نستخدمها منذ سنوات طويلة.

هذا يتطلب التراجع عن فلسفة شروط العمل الضعيفة في الأجور والحمايات الاجتماعية لتعزيز الواقع الاقتصادي وتشجيع التشغيل، التي اتبعناها، فتحديد حد أدى منخفض للأجور لم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد الى الأمام، ولا في توسع الاقتصاد الوطني، ولم يؤد إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، التي هي أحد المفاتيح الأساسية لتوفير فرص عمل جديدة، لا بل ساهمت هذه السياسة في إضعاف الطلب المحلي، أحد أهم محركات النمو الاقتصادي الشمولي، لأن الأجور المنخفضة تؤدي إلى إضعاف القدرات الشرائية للغالبية الكبيرة من المواطنين والسكان، وبالتالي إضعاف القطاعات الاقتصادية المختلفة، واستمرار عدم قدرة مؤسسات الأعمال بمختلف أنواعها ومستوياتها على الصمود والتوسع، وسياسة الأجور المنخفضة أدت إلى الضغط بشكل أكبر على فرص العمل المتاحة، لأن العاملين في القطاعين العام والخاص صاروا يعملون في فرص العمل الجديدة، بدلاً من أن يشغلها الداخلون الجدد إلى سوق العمل، وهذا أمر طبيعي، فأجورهم المنخفضة لا تكفي لتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم المتنامية، وبخاصة مع الارتفاعات المتتالية لمستويات الأسعار (التضخم) متعدد المنشأ.

لمواجهة هذا التحدي، نتوقع أن تقوم المؤسسات ذات العلاقة وبكافة أطرافها الفاعلة بتطوير أدوات ورؤية العمل لإقرار وتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي والانتفاع بالحمايات التي يوفرها، فهنالك تحديات أخرى تواجهها منظومة الضمان الاجتماعي تتمثل في مسألة صندوق الضمان الاجتماعي ككل، وحل هذه المشكلة لا يتحقق من خلال اجراء تعديلات على قانون الضمان في إطار المراجعة الشاملة لسياسات الأجور باتجاه زيادتها وواقع وتحديات سوق العمل والعمليات الإنتاجية.

في الثلاثين من آذار المجيد يتجدد يوم الأرض الخالد، وبهذه المناسبة الوطنية العزيزة، يجب أن يعبر العمل التضامني عن دعم الحركة النقابية ذات التوجه الطبقي الكامل للمطالب الفلسطينية المشروعة من خلال المظاهرات والتعبئة والاحتجاجات والإضرابات والمبادرات والنضالات بمختلف أشكالها، وذلك باستخدام أداة المقاطعة العسكرية وكذلك التجارية والأكاديمية، والمقاطعة المؤسسية التي كانت مهمة جداً في هزيمة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وتشكل وسيلة مهمة جداً للنضال تضامناً مع فلسطين.

وذكرى يوم الأرض ستبقى خالدة في تاريخ نضال شعبنا، حيث تأتي هذه الذكرى في ظل استمرار العدوان وجرائم الاحتلال بحق شعبنا، ولن يتوانى شعبنا في النضال من أجل انتزاع حقوقه الوطنية العادلة والمشروعة.

مجلة عمالية ونقابية متخصصة في قضايا ونضالات العمال - تصدر في رام الله /فلسطين
للتواصل مع هيئة التحرير: nedalshbi@windowslive.com